استنادا وافعال العباد واليها واما الايات التي تعارض بها فمنها قوله تعالى قل للذين يكتبون
الكتاب بايديهم ان يتبعون الا الظن وذكر بان الله لم يكن مغيرا لنعمة انعم بها على قوم حتى يغيروا ما
بانفسهم بل سولت لكم انفسكم امرا فصبر جميل وما لا يجزيه الا هو مما كسبت رهين
ما لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لي اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم نجزون بما كنتم
تعملون كيف تكفرون بالله وانتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم اليه ترجعون وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى
ما ضعفك اذ رأيتهم ضلوا وقولهم فما لهم عن التذكرة معرضين فما لهم لا يؤمنون وقع الله عنك
لم اذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا ولا تلبسوا الحق بالباطل فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
اعملوا ما شئتم اعملوا فسيرى الله عملكم ان شاء منكم ان يستقيم لو يشاء فرادى هذه الآيات
في القرآن اكثر مما لا يحصى وقوله والترجيح معناه ان التكليف لما يتضمن افادة الفعل الثواب وذكر الوعد
والوعيد والعقاب والثواب والحق في هذه المسئلة ان الله جبره له تفويض بل امر بين الامرين
وذلك لان قدرة العبد تأثير في فعل نفسه لكن قدرته على الفعل انما تكون مقدورة له
بل بخلقها الله تعالى فيه فلقدرة الله تعالى ايضا مدخل في صدور الفعل فلا تكون جبرا صرفا
بل امرا بين امرين وحسن المدح والذم على المتولد بقضي العلم باضافته الينا والوجوب
باختيار السبب له حق والذم في القائل يصير عليه له على الله حراق الفعل ينتهي الى
مباشرة قوى المتولد ومخترع فان الفعل الحادث ابتدا بالقدرة في محلها هو المباشرة كالقتل عمدا
والفعل الحادث بالقدرة في غير ما يختص بمحلها هو المخترع واختلفوا في ان المتولد هو
ما فعل العبد كالمباشرة او له فذهب المعتزلة الا ازمن فعلنا كالمباشرة وذهب الاشعرية
الى ان المتولد لم نفعله قط واختار المحقق من مذهب المعتزلة وهو الصحيح فيه بان حسن المدح
على بعض اوجه قطعا ان فعال المتولدة والذم لبعضها يدل ان نحو العلم بان المتولد
مضاف الينا فلو لم نكن العلم باضافة المتولد الينا حاصله لما حسن المدح على بعضها والذم
لبعضها قوله والوجوب باختيار السبب له حق اشارة الى جواب دخل مقدر تقريره
ان

ان المتولد غير مقدور لنا لانه لو صح وجوده وعدمه منا لكان عند سببه لجواز ان الله تعالى
حصل سببه المتولد وجب فلا يصح تركه منا فلا يكون مقدورا لنا تقرير الجواب انا لم نوجب انا
نكون باختيار السبب والوجوب باختيار السبب وجوب له حق له يبقى في الامكان الذي
فله نكون منافيا لكونه مقدورا قوله والذم في القائل الخ هذا جواب عن دخل مقدر
تقريره ان حسن المدح والذم لا يدل على العلم باضافة المتولد الينا وذكر انه ان حسن الذم على المتولد
حاصل وان علمنا استناده الى غيرنا كالذم على القاء الحي في النار اذا احترق بها فانا نعلم
ان المحرق غيرنا فالمختار في الجواب ان الذم للقاء لا للاحراق فانا لا احراق فانا عند الله لقاء حسن فيما
فيه من راعات العادات وعدم انتقاضها والقضاء والقدر ان اريد بهما خلق الفعل لزم
الجبر والالزام صحيح في الواجب خاصة او الله علام صح مطلقا وقد بينا ان الموجبين على كل حالة وجه
في حديث الاصبع القضاء مطلق على معان منها خلق الفعل والاتمام قال الله تعالى
فقضاهن سبع سموات اي اتمهن وخلقهن ومنها الالزام اي الايجاب قال الله تعالى وقضى
ربك ان لا تعبدوا الا اياه اي اوجب ربك ان لا تعبدوا الا اياه ومنها الاعلام قال
الله تعالى وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب اي اعلمناهم والقدر مطلق ايضا على معان
منها الخلق قال الله تعالى وقدر فيها اقواتها ومنها الكتابة قال الشاعر اعلم بان //
ذا الجلال قد قدر في الصحف الاولى التي كان سطره ومنها البيان قال الله الا امرأته
قدرناها من الغابرين اي بينا انا عرفت ممن قال بالقضاء والقدر ان اريد بهما الايجاب
والالزام فهو صحيح في الفعل الواجب خاصة دون غيره من افعال المندوب والمباح
وغيرها من افعال الله وان اريد بهما ان الله تعالى بينها وكتبها واعلم بانهم سيفعلونها فهو
حق يدل على ذلك قوله وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وقد علم ان
امير المؤمنين عليا كرم الله وجهه قد بين معنى القضاء والقدر في حديث الاصبع فما اراد
ان يطلع عليه فليرجع الى كلامه والاضافة للاشارة الى خلاف المعتزلة في نحو فعل القضاء لست

Copyright © King Saud University